

Distr.: General
31 December 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003) الذي يتضمن سرداً لأنشطة اللجنة في الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويُقدّم هذا التقرير، الذي وافقت عليه اللجنة، وفقاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 29 آذار/مارس 1995 (S/1995/234).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء المجلس على نص هذه الرسالة والتقرير المرفق بها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) فريد خوجا

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرار 1518 (2003)



تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)

أولاً - مقدمة

- 1 - يغطي هذا التقرير المقدم من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003) الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 2 - وكان مكتب اللجنة مؤلفاً من فريد خوجا (البنانيا) رئيساً، وممثل النرويج نائباً للرئيس.

ثانياً - معلومات أساسية

- 3 - أنشأ مجلس الأمن اللجنة بموجب قراره 1518 (2003) وكلفها بمواصلة تحديد هوية الأفراد والكيانات الذين ينبغي تجميد أموالهم وأصولهم المالية الأخرى ومواردهم الاقتصادية وتحويلها إلى صندوق تنمية العراق، وفقاً للفترتين 19 و 23 من القرار 1483 (2003).
- 4 - وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره 1546 (2004)، ألا يسري حظر توريد الأسلحة على الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض ذلك القرار. وأنهت فيما بعد ولاية القوة المتعددة الجنسيات.
- 5 - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية عن نظام الجزاءات في التقارير السنوية السابقة الصادرة عن اللجنة.

ثالثاً - موجز أنشطة اللجنة

- 6 - على الرغم من أن اللجنة لم تعقد أي اجتماعات في عام 2022، فقد واصلت النظر في المسائل ذات الصلة التي وجّه انتباهها إليها، واضطلعت بأعمالها عن طريق الإجراءات الخطية.
- 7 - ونظرت اللجنة في المسائل المتعلقة بقائمة الجزاءات (انظر الفرع الخامس).

رابعاً - الإعفاءات

- 8 - لا ترد في القرارات ذات الصلة بالموضوع أية أحكام تنص على الإعفاءات.

خامساً - قائمة الجزاءات

- 9 - ترد معايير تحديد الأفراد والكيانات الذين يخضعون لتجميد الأصول في الفقرة 23 من القرار 1483 (2003). ويتضمن الموقع الشبكي للجنة الإجراءات المتعلقة بطلب إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها.

- 10 - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تلقت اللجنة 15 رسالة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملاً بالقرار 1730 (2006)، بشأن ثمانية طلبات برفع أسماء تتعلق بثمانية أفراد مدرجين في القائمة. وتخضع جميع الطلبات الثمانية حالياً لاستعراض تجريه الدولة التي طلبت إدراج الاسم و/أو دولة الجنسية، وفقاً للقررتين 5 و 6 (ج) من مرفق قرار المجلس 1730 (2006).
- 11 - ورُفعت من القائمة في عام 2022 أسماء ما مجموعه ثلاثة كيانات و 11 فرداً عقب طلبات من دولة عضو.
- 12 - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت قائمة الجزاءات الخاصة باللجنة تضم 70 فرداً و 10 كيانات.

سادساً - الدعم الإداري والفني المقدم من الأمانة العامة

- 13 - قدمت شعبة شؤون مجلس الأمن الدعم الفني والإجرائي إلى رئيس اللجنة وأعضائها. وقدم الدعم الاستشاري أيضاً إلى الدول الأعضاء لتعزيز فهم نظام الجزاءات، ولتسهيل تنفيذ تدابير الجزاءات. وقدمت إلى الأعضاء الجدد في المجلس أيضاً إحاطات توجيهية لتعريفهم بالمسائل المحددة ذات الصلة بنظام الجزاءات. واستكمالاً لتلك الإحاطات التوجيهية، أجرت الأمانة العامة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر الدورة التدريبية الثانية التي تتناول القضايا المتعلقة بتصميم الجزاءات وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتعديلها وإعادة تصميمها لصالح الأعضاء الجدد في المجلس.
- 14 - وواصلت الأمانة العامة تحديث وتعهد القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقوائم الجزاءات الخاصة بكل لجنة باللغات الرسمية الست وأشكال عرضها الثلاثة. وعلاوة على ذلك، أدخلت الأمانة العامة تحسينات تتعلق بفعالية استخدام القوائم وإتاحة الاطلاع عليها، فضلاً عن مواصلة تطوير نموذج البيانات بجميع اللغات الرسمية الست، وهو النموذج الذي اعتمده في عام 2011 اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على نحو ما طلبه المجلس في الفقرة 54 من قراره 2368 (2017). وقد اكتمل تنفيذ نموذج البيانات المعزز والتطبيق الداعم له، والشعبة بصدد ترحيل البيانات من قائمة الجزاءات والتحقق منها بجميع اللغات الرسمية. وفي أيار/مايو، نشرت الشعبة جدولاً يتضمن التحديثات التي أُدخلت على القائمة الموحدة منذ عام 2018.